

Royaume du Maroc
Ministère de l'Industrie,
du Commerce, de l'Investissement
et de l'Economie Numérique



المملكة المغربية
وزارة الصناعة
والتجارة والإستثمار
والإقتصاد الرقمي

نقط

يجب التحقق منها
قبل الشراء



كن على علم
لتستهلك أفضل

معلومات أساسية

بموجب القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك يجب على المورد أن يقدم لكم معلومات واضحة لتساعدكم في اختيار المنتجات والخدمات التي تودون اقتناءها:

عنونة المنتج الصناعي

يجب أن تشير اللصيقة إلى:

- تعريف المنتج.
 - طبيعته ومنشئه الأصلي.
 - البلد الأصلي في حالة الاستيراد ومكان الإنتاج بالنسبة للمنتجات المصنعة بالمغرب.
 - اسم الشخص المسؤول عن عرض المنتج في السوق وعنوانه.
 - عدد الوحدات أو الكمية الصافية.
 - تركيبة المنتج وشروط الاستعمال.
- يجب أن تكون اللصيقة واضحة ومقروءة وغير قابلة للمحو ومحذرة على الأقل باللغة العربية.

الخدمات الخاضعة لإبرام عقد مسبق

يجب أن يتضمن العقد وصف الخدمة، السعر، تاريخ التنفيذ، المدة، معطيات خاصة بالمهني، شروط تنفيذ الخدمة.

مثلا : عقد اشتراك الهاتف ، الأنترنت ، الماء، الكهرباء، القرض...

إذا أبرمتم عقدا، يجب أن تتسلموا نسخة منه.

مميزات المنتج/الخدمة (بالنسبة لهاتف محمول مثلا : شاشة 7,5" , 3Go ذاكرة حية، تغطية 4G...)



السعر.



مصدر المنتج.



شروط الضمان (المدة، توفر قطع الغيار، الخدمة بعد البيع...), شروط البيع أو إنجاز الخدمة (الأجال ومصاريف التسليم).



طريقة الاستخدام ودليل استعمال المنتج (في بعض الحالات، عندما يتعلق الأمر بالأجهزة الكهرومنزلية مثلا).



فاتورة أو تذكرة صندوق تتعلق بالمنتج أو الخدمة المشتراة (تتضمن إسم وعنوان المورد، سعر البيع مع مبلغ الضريبة على القيمة المضافة، تاريخ ومكان الشراء، الكمية، كيفيات الأداء).



Royaume du Maroc
Ministère de l'Industrie,
du Commerce, de l'Investissement
et de l'Economie Numérique



المملكة المغربية
وزارة الصناعة
والتجارة والاستثمار
والاقتصاد الرقمي

مديرية الجودة و مراقبة السوق

ملتقى شارع كمال الزبدي و زنقة داداي مجموعة 21

حي الرياض الرباط

الهاتف : 05 37 71 20 77 / 05 37 71 51 59

الفاكس : 05 37 71 17 98

dpc@mcinet.gov.ma



WWW.MCINET.GOV.MA



/MICIENGOV



تم إعداد هذا المنشور بشراكة مع الاتحاد الأوروبي، في إطار برنامج التوأمة "م - 34 حماية المستهلك المغربي" ولا يعكس وجهة نظر الاتحاد الأوروبي.



للمزيد من المعلومات

www.khidmat-almostahlik.ma

يناير 2017